



## دولة السودان العميقة

### [كيف قام النافذون بخصخصة ثروات السودان، وكيفية التصدي لذلك]

رقم 3 في سلسلة مشروع كفاية حول الأنظمة الفاسدة العنيفة في شرق ووسط أفريقيا

بواسطة فريق كفاية

أبريل 2017

#### ملخص تنفيذي

حكومة السودان هي نظام فاسد عنيف، نظام سيئ يتميز باختطاف الدولة والمؤسسات، حيث تحتفظ مجموعة حاكمة صغيرة بالسلطة إلى أجل غير مسمى من خلال أشكال مختلفة من الفساد والعنف. ظل يشرف الرئيس عمر البشير، طوال فترة حكمه، على ترسيخ النهب المنظم، والإفلات من العقاب على نطاق واسع، والقمع السياسي، والعنف الذي تمارسه الدولة حتى يتمكن هو ودائرته الداخلية من الحفاظ على السلطة المطلقة ومواصلة نهب الدولة. وكانت نتيجة هذه العملية، من ناحية، هي حشد الثروات للرئيس وعدد من النخب، والمتمكنين، والميسرين، ومن ناحية أخرى الفقر المدقع والتخلف بالنسبة لمعظم السودانيين.

#### هل هي دولة فاشلة؟

على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود، حافظ الرئيس البشير على موقعه في قمة النظام السياسي السوداني بعد الاستيلاء على السلطة من خلال إنقلاب عسكري في عام 1989. خلال حكمه، قد عرف عن حكومة السودان بتوفير الملاذ الآمن لأسامة بن لادن والمسلحين الإسلاميين الآخرين في التسعينات، إرتكاب أعمال الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية ضد مواطنيها في دارفور، وإنفصال جنوب السودان في عام 2011، والنزاع المسلح المستمر - الذي تميز بقصف النظام جويًا لأهداف مدنية وحظر المساعدات الإنسانية - في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وكثيراً ما يصور السودان على الدوام بين الدول الأكثر هشاشة أو الفاشلة التي توصف على أنها بلد يعصف بها العنف المستعصي وتعوقها الإنقسامات العرقية والدينية والاجتماعية.

في الوقت نفسه، يمتلك السودان ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية وإمكانات اقتصادية كبيرة. البلد أيضاً موطن لثقافة (حافلة) يحتفل بها تركيز/تنشدد على أهمية الأسرة والتعليم. في عام 1999، أصبح السودان بلداً رئيسياً منتجاً للنفط، مما جذب إستثمارات دولية بمليارات الدولارات. ولا تزال الزراعة والثروة الحيوانية من السلع الأساسية للإنتاج الإقتصادي، في حين أن الإكتشاف الأخير لرواسب الذهب الكبيرة جلب آمالاً جديدة للإزدهار. وعلى الرغم من هذه الموارد الإقتصادية، لا يزال السودان بلداً فقيراً يتسم بعدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية الصارخة. يعيش ما يقرب من نصف السكان تحت خط الفقر العالمي، في حين يتمتع عدد قليل منهم بثروة هائلة و سلطات واسعة.

الوضع السياسي والقرب من النخب الحاكمة في البلاد غالباً ما يحدد على أي جانب من خط الفقر يعيش المواطن السوداني. الفكرة القائلة بأن السودان دولة تقليدية فاشلة ليست دقيقة تماماً. السودان دولة فاشلة



لملايين النازحين الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخليا في دارفور، و لأولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع وقطع المساعدة الإنسانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وبالنسبة لأولئك الذين يكافحون في المجتمعات المهمشة في شرق السودان أو في المساكن العشوائية خارج الخرطوم. ومع ذلك، فإن السودان دولة ناجحة بشكل لا يصدق لمجموعة صغيرة من النخب الحاكمة التي جمعت ثروات كبيرة من خلال نهب موارد البلاد لتحقيق مكاسب شخصية. وبهذا المعنى، فإن السودان أكثر من دولة مختطفة، تعمل بشكل جيد لصالح بطانة صغيرة ولكنها تفضل بكل المقاييس الأخرى بالنسبة للغالبية العظمى من السكان.

## الصراع والفساد

قد برز النزاع المسلح والفساد بشكل واضح في القرنين الأخيرين من الحياة السياسية السودانية. وقعت الفظائع والمجاعات التي كان يمكن تجنبها أثناء الحكم العثماني (العهد التركي) وخلال فترة قصيرة من الحكم السوداني (عصر المهديّة) في القرن التاسع عشر. كما أن العنف والإستعباد والإستغلال تميز به الحكم الإستعماري خلال فترة الإستعمار الإنجليزي-المصري في القرن العشرين. وشهدت هذه الفترة الإستعمارية أيضاً تنفيذ التكتيكات السياسية القائمة على قاعدة (فرق تسد) التي وضعت الأنماط الإقتصادية الإستغلالية بين الخرطوم والمناطق الريفية و التي لا تزال قائمة حتى اليوم. والواقع أن هذه الأنماط من التهميش والإستغلال أدت إلى الحرب الأهلية السودانية الأولى، وهي صراع وحشي استمر من عام 1955 حتى عام 1972 وأدى إلى مقتل نصف مليون شخص.

منذ حصوله على الإستقلال في عام 1956، تمتع السودان ما بعد الإستعمار بعدد قليل من سنوات الحكم الديمقراطي والسلام، التي تقع بين عقود من الإستبداد والحرب الأهلية. الفساد بالكاد ظاهرة جديدة. يلاحظ من كتابات الواثق كمبر وإبراهيم كرسني في عام 1985: "لا يمكن تجنب الفساد في السياق السوداني. إنه يمس حياة كل مواطن".

الفارق في سوء الحكم في السودان بين الأنظمة السابقة ونظام الحكم الحالي كبير جداً. في حين أن النزاع المسلح والفساد كانا سائدين بالتأكيد قبل حكمه، إلا أن نظام البشير إستخدم درجة من العنف وإختطاف الدولة بدرجة تتجاوز بكثير ما كان عليه الحال في السابق. بطبيعة الحال، ليس كل أعضاء الحكومة السودانية فاسدون، كما أن ليس كل أو حتى غالبية مناطق السودان هي مناطق نزاع. وبدلاً من ذلك، فإن مجموعة صغيرة نسبياً من النافذين في النظام، بدعم من الشركاء التجاريين المحليين والأجانب، قد إستولت على القطاعات الرئيسية للإقتصاد السوداني وقامت بنشويبه بدرجة أكبر بكثير من الحكومات السابقة. أدى النظام الحالي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد في جميع وظائف الحكومة إلى درجة لم يسبق لها مثيل. كما تنوعت الأيديولوجية الأساسية ومدى وهدف العنف الذي يرغب النظام الحالي في نشره ضد المنافسين السياسيين والمواطنين على السواء. وهكذا، بالإضافة إلى إرتكاب فظائع جماعية في المناطق الريفية في السودان، يشير المؤرخ وي بيريريدج إلى أن السبب الأهم وراء طول عمر النظام السوداني الحالي هو "القسوة التي صاحبت هجومه منذ الوهلة الأولى على (القوى الحديثة) : المجتمع المدني، والمهنيين، ونقابات العمال، "لأن هذه القوى كانت الدافع الرئيسي لإطاحة الأنظمة الاستبدادية في عامي 1964 و 1985. وهذه نقطة أساسية، حيث أن العناد الأولى للنظام في مهاجمة وتعذيب وقتل أعضاء المجموعات المهنية العاملة وتطهير الخدمة المدنية المتميزة عندها بالمهنية والكفاءة التقنية التي كان من شأنها أن تؤمن مهام الحكومة و تحد من قوة النظام يعتبر حيز الزاوية في تشكيل سابقة للإفلات من العقاب الذي لا يزال مستمراً حتى اليوم.



## السطو و الفساد المحمي بالعنف:

إن أفضل وصف لنظام الحكم الذي يتبعه نظام البشير في السودان هو أنه "نظام سطو وفساد محمي بالعنف"، حيث أن أهدافه الأساسية هي إثراء الذات والحفاظ على السلطة إلى أجل غير مسمى. ولتحقيق هذه الأهداف، يعتمد النظام على مجموعة متنوعة من التكتيكات، بما في ذلك المحاباة والمحسوبية، والتهديد وإستخدام العنف السياسي، والقمع المفرط لإستقطاب المعارضين أو تحييدهم و كبت المعارضة. وعلى عكس العديد من الحكومات الفاسدة أو القمعية الأخرى، فإن نظام البشير مستعد للانخراط في تكتيكات أكثر وحشية، مثل التطهير العرقي، وإستخدام المجاعة كوسيلة للحرب، والقصف العشوائي على السكان المدنيين. هذا المزيج من العنف المفرط، والحكم الإستبدادي، والإثراء الذاتي الهائل الذي يؤهل النظام الحالي بإعتباره كليبتوقراطية مفرطة حيث السيطرة على الدولة والمؤسسات المختطفة هي الغرض و القاعدة، وليس الإستثناء.

ويشير هذا التقرير إلى أن النظام السوداني قد خلد نظاماً من السطو العنيف مع الأنشطة الإقتصادية التي دمرت الإقتصاد السوداني وأدت إلى التخلف الذي سيكون من الصعب جداً عكس إتجاهه. ولإثبات هذا الإدعاء، يحلل هذا التقرير قطاعات النفط والذهب والأرض وقطاع تصنيع الأسلحة في السودان، ويبين كيف قام النظام بتشويه كل قطاع لتحقيق مكاسب شخصية وإثراء. ومن الناحية المنهجية، يعتمد هذا التقرير على البحوث الميدانية التي أنجزت في الخرطوم وأديس أبابا وكامبالا؛ ومقابلات المشاركين مع المجتمع المدني السوداني، والأكاديميين، و أفراد من سودانيي الشتات؛ فضلاً عن البحوث الإقتصادية والتحليل السياسي.

ويتناول هذا التقرير أيضاً أسباب فشل النهج السابق لتحقيق السلام في السودان، وكيف يمكن أن ينجح نهج جديد، وهو نهج تجدد فيه عملية السلام التي أعيد تنشيطها من خلال التوسع في إستخدام أدوات سياسات الضغط المالي الحديثة. وسيكون التركيز على تعزيز السلام الدائم، وتعطيل وتفكيك السبب الجذري لإستمرار الصراع: نظام اللصوصية، السطو الصارخ الذي بناه الرئيس البشير ودائرته الداخلية.

لقد نجح النافذون الفاسدون في النظام في التخطي و التذاكي على كل الجهود المبذولة لتحقيق السلام في السودان لأنهم لا يشعرون بأي ضغط للعمل بشكل مختلف نظراً للإفلات من العقاب الذي يتمتعون منذ عقود. قد تغير الضغوط المالية الحديثة شكل الحافز، ومن ثم يمكن أن تؤثر على سلوك مسؤولي النظام عن طريق تجميد أموال الأفراد والكيانات الأكثر مسؤولية عن الفظائع الجماعية والفساد الرسمي من قبل النظام المالي العالمي على نحو أكثر فعالية. وبالمثل، فإن الإجراءات الرامية إلى مكافحة غسل الأموال والفساد الرسمي والتدفقات المالية غير المشروعة من شأنه أن يزيد من صعوبة وصول هؤلاء الكليبتوقراطيين إلى النظام المالي العالمي، مما يحد من قدرتهم على تمويل الصراع والإنخراط في قمع عنيف. وإذا ما إقترن ذلك بإستراتيجية قوية للسياسة الخارجية تشمل إعادة تنشيط عملية السلام الدولية لجميع السودانيين ذوي المصلحة، فإن إستخدام أدوات الضغط المالي سيزود المفاوضين بالنفوذ الذي يحتاجونه لتأمين تنازلات ذات مغزى من النظام نحو إقامة سلام دائم ودعم حكماً جامعاً أكثر تمثيلاً و شفافية في السودان.



## توصيات السياسيات

يقول التقرير إنه و لدعم السلام وحقوق الإنسان والحكم السليم في السودان بفعالية أكثر، يجب على صناع السياسات أن ينتهجوا نهجاً جديداً يقوم بمواجهة وتفكيك نظام الدولة اللوصوصية. هنا ملخص لذلك النهج ، ولكنه سيأتي مفصلاً في الجزء الرابع، يقدم استراتيجية جديدة لتحديد قادة الفساد العنيفالسودانيين وتوفير النفوذ لدعم عملية سلام دولية أكثر شمولاً عندما يتم بناءها.

## عملية سلام جامعة و أكثر شمولاً و مؤتمراً دستورياً

إن وجود مؤتمر دستوري ذو مصداقية وعملية سلام مدعومة دولياً يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم في السودان. لم تنجح جهود الوساطة الحالية لإنهاء الصراعات المسلحة في السودان وتحقيق السلام في البلاد. وتشمل هذه الجهود المفاوضات التي يقودها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان (لجنة حكماء أفريقيا) . وعلى الرغم من 12 جولة من اللقاءات بين عامي 2011 و 2016 وتوقيع اتفاق خارطة الطريق في أغسطس / آب 2016، فقد فشلت مفاوضات فريق التنفيذ الرفيع المستوى في الاتحاد الأفريقي في ضمان وقف الأعمال القتالية أو تحسين المساعدة الإنسانية للمدنيين. وعلى الرغم من فشل هذه الجهود في تحقيق السلام، فإن المثابرة العنيفة لمواصلة محاولة هذه النهج نفسها تعرقل التقدم الحقيقي نحو سلام دائم. لم يحسم الحوار الوطني للحكومة السودانية القضايا السياسية العديدة في البلاد. وقد قاطعت أحزاب المعارضة الهامة هذه العملية، واعتبرت أنها تفتقر إلى المصداقية. ووصفوا العملية بأن الحكومة تتفاوض مع نفسها، من خلال إشراك الأطراف المتعاطفة. وبدلاً من دعم العمليات التي فشلت، يجب على القادة أن يدعموا مؤتمر دستوري شاملة حقاً وعملية سلام تتقدم بالتسلسل الذي يتفاوض عليه الشعب السوداني. وسواء أكانت عملية السلام الأكثر شمولاً تحض على مؤتمر دستوري شاملة وشاملة أو بالعكس، فإن كلا العنصرين ضروريان لإستعادة السلام والأمن والحكم الرشيد، وكلاهما يتطلب دعماً أوسع ومشاركة من جانب المزيد من الشعب السوداني ليصبح قابلاً للتطبيق.

## عملية السلام الدولية

وكانت عمليات السلام الحالية والسابقة مجزأة، ومنقسمة علي نفسها، وكثيراً ما تتم المفاوضات بين المتحاربين. هذا النهج يدعو فقط للتأخير، ومزيداً من الانقسام والعرقلة. وما زالت السلطة الفاسدة العنيفة في السودان مستمرة إلى حد كبير، لأن مجموعة صغيرة من النخب تمارس قدراً غير متناسب من القوة السياسية والاقتصادية، مما يسمح بتخريب مبادرات السلام من خلال المناورات البيروقراطية والدبلوماسية. ويمكن لعملية سلام شاملة و جامعة، تتمتع بدعم أمريكي وإقليمي ودولي قوي أن تحد من هذه المناورات وأن تسمح بإصلاحات مدفوعة داخليا. يجب أن يكون لجميع أصحاب المصلحة السودانيين صوت في حل العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد وفي وضع خطة للانتقال إلى بلد سلمي وديمقراطي تتقاسم فيه المجموعات السلطة في هيكل حكم يقبله الجمهور على نطاق واسع. ويجب أن تتضمن عملية السلام الشاملة أيضاً أصواتاً متنوعة من المجتمع المدني والمنظمات المهنية ومجموعات الطلاب والمنظمات المجتمعية والنساء والشباب والمجموعات المهمشة

## المؤتمر الدستوري

قد فشل الحوار الوطني السوداني لأن العملية يسيطر عليها الرئيس البشير وحزب المؤتمر الوطني، مما لا يوفر مجالاً حقيقياً للنقاش داخل الحزب الحاكم، ناهيك عن مع الحركات والمجموعات السياسية المختلفة في البلاد. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد ضغطوا على الأحزاب السياسية المعارضة للانضمام إلى الحوار الوطني، إلا أن أحزاب المعارضة السودانية هذه قد رفضت لأنها



لا ترى أن عملية الحوار ذات مصداقية، وأنها تعتبر أن المشاركة تمنح العملية درجة غير مستحقة من الشرعية. ويمكن أن يوفر المؤتمر الدستوري سبيلاً جديداً للشعب السوداني لمناقشة مسائل الحكم الراشد وتقاسم السلطة التي يرغب السودانيون في إيجاد حلول لها فيما بينهم. فبدلاً من دعم عملية الحوار الوطني التي تفنقر إلى المصداقية و الإجماع عليها، يجب على الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء المهتمين استخدام نفوذهم السياسي للترويج لمؤتمر دستوري في السودان يقودها السودانيون أصحاب المصلحة.

## تعزيز التبادل الدبلوماسي الأمريكي

ان المشاركة الدبلوماسية الأمريكية القوية مع السودان ضرورية لدفع عملية السلام الدولية قدماً. ولدعم هذه العملية، وكذلك لتحقيق أهداف أمنية وطنية مهمة، ينبغي لإدارة ترامب تعيين مبعوث خاص جديد للسودان وجنوب السودان. ويجب أن يتم تعيين مبعوث خاص بالإقتران مع خطة شاملة للسلام. وبدون إستراتيجية دبلوماسية شاملة تتضمن إستعداداً لاستخدام النفوذ المالي لدعم العملية، فإن تعيين مبعوث في حد ذاته لن يؤدي إلى التقدم في السودان. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي يمثله التصدي لمشاكل السودان وجنوب السودان حتى لأكثر الدبلوماسيين خبرة، ينبغي لإدارة ترامب أن تنظر في تعيين مبعوث خاص منفصل لكل بلد، فضلاً عن موظفي الدعم المطلوبين. وبالمثل، يجب على وزارة الخارجية الأميركية زيادة موظفي سفارتها في الخرطوم، إضافة موظفين ذوي خبرة سياسية واقتصادية يتمتعون بمهارات لغوية حاسمة. وينبغي للإدارة أيضاً أن تضيف موظفين إضافيين إلى مكتب المبعوث الخاص.

## الضغط المالي

لتوفير النفوذ اللازم لعملية السلام والمؤتمر الدستوري، يجب أن تتم مواجهة سلطة الفساد العنيفة بشكل مباشر. وبناء على ذلك، يجب على صانعي السياسات في الولايات المتحدة استخدام تدابير المشاركة الدبلوماسية المعززة المذكورة أعلاه لدعم إستراتيجية الضغط المالي وزيادة المساءلة التي تعالج الأسباب الجذرية لدولة السودان العنيفة. أدناه مناقشة لأهداف السياسة الخارجية الخمسة التي تدعم هذه الإستراتيجية الأوسع نطاقاً. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذه الإستراتيجية أن تعزز أهداف الأمن القومي الأمريكي المهمة، مثل الحفاظ على سلامة النظام المالي العالمي، ومكافحة الفساد، وردع الدعم المستقبلي للإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان.

## 1 وقف التدفقات المالية غير المشروعة

يجب على صناع السياسات والهيئات التنظيمية ومسؤولي إنفاذ القانون في الولايات المتحدة العمل معاً، وبالتنسيق مع المسؤولين الحكوميين الأجانب، لوقف التدفقات المالية غير المشروعة من السودان. وتعتمد النخب الفاسدة العنيفة على التدفقات المالية غير المشروعة والشركاء الاقتصاديين الدوليين من أجل الثراء الشخصي وضمان ملاذ أمن لمكاسبهم غير المشروعة. هناك حاجة إلى مزيد من التدقيق حول الدور الذي يلعبه الشركاء الإقتصاديون الدوليون في السودان في تحويل أو تسريب ثروة البلد، بتواطؤ مع قادة النظام السوداني. إن تعطيل الشبكات التي تسمح للتدفقات المالية غير المشروعة بالدخول إلى النظام المالي العالمي أمر مهم للضغط على قادة الفساد العنيف السودانيين ولحماية سلامة الولايات المتحدة والنظم المالية العالمية داخل السودان، وقف هذه التدفقات هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفساد وتحسين نتائج التنمية الاقتصادية. كما أنه ضروري لتحقيق السلام، حيث أن مستثمري الحرب، والعوامل التمكينية، والميسرين يحتاجون إلى الوصول إلى الاقتصاد العالمي لتمويل الصراع المسلح. ومن خلال فرض تدابير مكافحة غسيل الأموال، ووضع عقوبات أقوى ولكن أكثر استهدافاً، والقضاء على الثغرات التنظيمية، يمكن للمسؤولين الأمريكيين أن يستنتوا (يتجنبوا) على نحو أفضل هذه الجهات الفاعلة السيئة من النظام المالي العالمي، ومن ثم يبينون



النفوذ ويخلقون حوافز للسلام. يجب على الكونغرس التأكد من أن وزارة الخزانة الأمريكية لديها ما يكفي من الموارد والتوجيه لإجراء التحقيقات والإنفاذ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة في البلدان ذات المخاطر العالية مثل السودان. ومع تطور هذه التحقيقات، يجب على المسؤولين الأميركيين الانخراط مع الحكومات الأجنبية المناسبة لضمان اتخاذهم الإجراءات اللازمة أيضاً.

**تعزيز و تطبيق تدابير مكافحة غسيل الأموال.** يمكن أن تساعد التدابير القوية لمكافحة غسيل الأموال في وقف التدفقات المالية غير المشروعة. وبالنظر إلى الاستخدام المتسق للدولار الأمريكي من قبل قادة الفساد العنيف في السودان، فإن الوكالات الأمريكية والمؤسسات المالية لديها القدرة على التصرف. فعلى سبيل المثال، ينبغي لوحدة إنفاذ الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية أن تتصدى بصورة أكثر جدية لمكافحة غسيل الأموال التي تشمل نخب النظام وكياناتها، بما في ذلك الشركات التي تملكها وتديرها دائرة المخابرات والأمن الوطنية، وذلك بإصدار طلب تحت المادة 314 (أ) من قانون باتريوت. وسيؤدي هذا الطلب إلى تقديم تقارير أكثر صرامة من البنوك والمؤسسات المالية، وخاصة الكيانات المالية المرتبطة بالسودان عن طريق المراسلة المصرفية. كما يجب على فينسن أن تنظر في إصدار استشارة لتسليط الضوء على الحاجة إلى معلومات إضافية والإبلاغ عن المعاملات المالية التي تشمل الشبكة المصرفية المراسلة في السودان حيث يوجد نشاط مشبوه يدل على غسيل الأموال، من خلال غسيل عائدات الفساد أو تجارة الذهب غير المشروعة. واستناداً إلى المعلومات التي تم جمعها من خلال 314 (أ) والعمليات الاستشارية، يمكن للفينسن تقييم ما إذا كان سيتم تعيين أي مؤسسات أو فئة من المعاملات أو الحسابات باعتبارها "مخاوف غسيل الأموال الأولية" بموجب المادة 311 من قانون باتريوت. وأخيراً، ينبغي للكونغرس أن يزود مؤسسة فينسن بدعم أكبر حتى تتمكن فينسن من تخصيص المزيد من الموارد لمعالجة أنشطة غسيل الأموال في البلدان ذات المخاطر العالية مثل السودان. ومن الضروري أيضاً تطبيق تدابير مكافحة غسيل الأموال القائمة بقوة أكبر. ومع مرور الوقت، يجب على السلطات الأمريكية أن تتقاسم المعلومات مع الحكومات الأجنبية وأن تلتزم مساعداتها.

**تبادل المعلومات ودعم الجهود المتعددة الأطراف.** يمكن للمسؤولين في الولايات المتحدة معالجة التدفقات المالية غير المشروعة بشكل أكثر فعالية من خلال تبادل المعلومات مع مجموعة إيغمنت ومع وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية، ولا سيما في الشرق الأوسط وأوروبا حيث تميل المعاملات المصرفية السودانية إلى التدفق. كما يتعين على المسؤولين الأميركيين مواصلة دعم فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وهي الهيئة الحكومية الدولية الرائدة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات الإقليمية لمكافحة غسيل الأموال في جهودها لمعالجة المخاوف مثل الفساد وتهريب الذهب. وينبغي أن يواصل الكونغرس دعم الشراكة الأمريكية الأفريقية بشأن التمويل غير المشروع. وقد أطلق الصندوق في قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا في عام 2014 الشركاء الأميركيين والأفارقة معاً لمواجهة جيل وحركة عائدات الفساد والجرائم المالية الخطيرة من خلال تطوير خطط العمل الوطنية ونشرها وتنفيذها. وتوفر خطط العمل هذه استراتيجيات لوقف التمويل غير المشروع ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية والمساءلة. إن المشاركة في هذه الجهود لا تجعل إجراءات مكافحة غسيل الأموال في الولايات المتحدة أكثر فعالية فحسب، بل أيضاً توزع العبء البيروقراطي بشكل أفضل وتسهم في الجهود التعاونية المتنامية لمكافحة الفساد عبر التشريعات المختلفة.

**إسترداد الأصول.** من خلال نهب ثروات الموارد السودانية وأصول الدولة، جمعت نخب النظام ثروات شخصية على حساب الشعب السوداني، وغالباً ما نقلت أصولها إلى الخارج تحت تشريعات أجنبية. وعلى



المسؤولين الحكوميين الأمريكيين والأجانب التحقيق في هذه الأفعال. وبعد تحديد الأصول الملموسة التي هي عائدات الفساد، ينبغي لها أن تنتقل إلى استرداد هذه الأصول، وأن تعيدها إلى الشعب السوداني متى أمكن ذلك. وتوفر كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرة البنك الدولي بشأن الأصول والإنعاش ومبادرة كليبتراكريسي لاسترداد الأصول التابعة لوزارة العدل الأمريكية آليات قانونية لاسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى شعوب البلدان المتأثرة بالفساد. كلما كان ذلك ممكناً، يجب على المسؤولين الأمريكيين والأجانب استخدام هذه الآليات لاسترداد وإعادة الأموال المسروقة إلى شعب السودان.

## 2 تنفيذ العقوبات المستحدثة لخلق نفوذ لدعم المساءلة و حقوق الإنسان

يجب على صناعات السياسات من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين وضع وتنفيذ إطار للجزاءات الحديثة يستهدف أصول الأفراد والكيانات الأكثر مسؤولية عن الفظائع الجماعية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والفساد الرسمي داخل السودان. ويستهدف برنامج العقوبات الحديث بشكل ضيق الأفراد والكيانات، ولكن مع مجموعة أوسع من الأدوات التي تخلق نفوذاً حقيقياً، في الوقت الذي تقلل فيه أيضاً من الحد من المخاطر وتشجع الاندماج المالي. وهذا النهج يوازن بين الحاجة إلى تطبيق ضغط اقتصادي قسري على مفسدي السلام، مع تفادي الضرر غير الضروري للشعب السوداني.

العقوبات والجزاءات على قطاعات، مؤسسات وكيانات النظام الرئيسية، مع حد أدنى 25 في المئة من الملكية أو السيطرة. وبالإضافة إلى تطبيق عقوبات محددة الأهداف على شبكات الأفراد والكيانات الرئيسية، ولا سيما جهاز الأمن والمخابرات الوطني، يتعين على واضعي السياسات في الولايات المتحدة والبلدان المعنية الأخرى فرض عقوبات قطاعية على قطاعي الذهب والأسلحة في السودان. وتسمح العقوبات القطاعية - التي تستخدم ضد أنظمة فاسدة وقمعية مماثلة في كوريا الشمالية وليبيا - باستهداف محدد للأنشطة الاقتصادية التي تسهم مباشرة في العنف والصراع، كما يفعل القطاعان الإقتصاديان في السودان. ومن أجل ضمان أن تؤثر الجزاءات على الشبكات الكاملة لهذه الكيانات، وتعزيز الإنفاذ، ينبغي أن تستخدم وزارة الخزانة الأمريكية حد ملكية أو إدارة بنسبة 25 في المائة، بما يتفق مع المبادئ العامة للملكية المفيدة، التي تستهدف الكيانات. وينبغي لسلطات الجزاءات في بلدان أخرى أن تنظر أيضاً في مبدأ الحد البالغ 25 في المائة عند النظر في وضع برامج الجزاءات الخاصة بها.

العقوبات المفروضة على الفساد. وباستخدام السلطات الجديدة في إطار قانون ماغنتسكي العالمي لحقوق الإنسان والمساءلة (وهو حكم من قانون الترخيص الوطني للدفاع الوطني لعام 2017)، يتعين على قادة الكونجرس الأمريكي الضغط على إدارة ترامب تسمية العقوبات ضد فساد الأفراد والكيانات الضالعة في الفساد الرسمي داخل السودان. يمنح هذا التشريع سلطة الرئيس الأمريكي سلطة تجميد الأصول أو رفض أو إلغاء تأشيرات دخول الولايات المتحدة للأفراد الأجانب الذين يعتبرون مذنبين في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والمبلغين عن المخالفات. ويمكن استخدام هذا القانون بشكل فعال تجاه السودان. وقد أدخل تشريع مماثل في برلمان المملكة المتحدة.

التخفيف من الآثار السلبية غير المقصودة للجزاءات. وينبغي أن يساعد صناعات السياسات على التخفيف من الآثار السلبية غير المقصودة التي يمكن أن تترتب على الضغوط المالية على الشعب السوداني من خلال تعزيز الشمول المالي. وللقيام بذلك، ينبغي للمسؤولين في الولايات المتحدة أن يخرطوا مع حكومات أخرى للاتفاق على أفضل السبل لتوسيع مشاركة المصارف وغيرها من مقدمي الخدمات المالية مع السودان مع ضمان مشاركة هذه المؤسسات المالية بشكل أكثر مسؤولية في السودان. وعلى الرغم من أن قراراً تجارياً



في نهاية المطاف، فإن الرسائل العامة القوية من الجهات التنظيمية يمكن أن تخفف من قلق الصناعة وتعزز المصارف وغيرها من الخدمات المالية لتجنب الإفراط في الامتثال. وينبغي على الولايات المتحدة والحكومات الأخرى أن تنظر أيضاً في نشر "قائمة مراقبة" للشركات التي قد تكون مرتبطة بالكيانات الخاضعة للجزاءات، من أجل تعزيز جهود الفحص من قبل المؤسسات المالية وتخفيف المخاوف بشأن الانتهاكات غير المقصودة.

المطالبة بالشفافية في الأعمال التجارية المنقذة في السودان. وكتوازن لتعزيز الاندماج المالي وضمن عدم قيام الشركات الأمريكية بتمويل الفساد العنيف في السودان، يتعين على الحكومة الأمريكية أن تطلب مزيداً من الشفافية في الشركات الأمريكية الراغبة في القيام بأعمال تجارية في السودان. ويمكن لصانعي السياسات في الولايات المتحدة أن يضعوا نموذجاً لهذا الشرط بشأن التدبير المطبق عند تخفيف الجزاءات في ميانمار (بورما). أي متطلبات تتعلق بالسودان يجب أن يتم تفعيلها في كمية منخفضة نسبياً من الأعمال التجارية، مثل \$ 100,000 في إجمالي المبيعات. وينبغي أن تركز التقارير العامة على أي عمل يجري مع وزارات الدفاع والطاقة والتعدين السودانية ومع جهاز الأمن والمخابرات والقوات المسلحة السودانية، فضلاً عن تدابير العناية الواجبة التي تتخذها الشركة لمنع الإسهام في النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد، أو أي مخاوف أخرى.

### 3 معالجة النزاع حول الذهب

جزء كبير من الذهب السوداني هو متأثر بالنزاع، مما يؤدي إلى مخاطر عالية لغسيل الأموال. وللمساعدة في معالجة هذا القلق، يجب على وزارة الخزانة الأمريكية إصدار تحذير عن الذهب السوداني، نظراً للقابلية العالية لهذه الصناعة للتعرض لغسيل الأموال والتهريب. ويصدر هذا التحذير، بالتنسيق مع العقوبات القطاعية، لممارسة ضغطاً كبيراً على الحكومة السودانية لمعالجة هذه القضية. وينبغي أن يعتمد هذا التحذير على توجيهات عام 2015 المقدمة من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (فاتف)، وهي الهيئة الدولية لمكافحة غسيل الأموال، بشأن الطرق التي ترتبط بها تجارة الذهب بغسيل الأموال. بإعتماد التحذير توجيهات (فاتف)، يمكن للحكومة الأمريكية أن تتعامل مع حكومات أخرى لإصدار وتوسيع تحذيرات أخرى.

**مشاركة القطاع الخاص.** يمكن للقطاع الخاص، بما في ذلك الجماعات التجارية مثل جمعية لندن بلوتين ماركت أسوسيشن، أن تساهم أيضاً في هذا الجهد من خلال الإستمرار في رفض إدراج الذهب السوداني إلى أن تعالج الحكومة المخاوف من خطورة النزاع والتهريب وغسيل الأموال الموجودة حالياً في السودان. بشرط أن تبدأ الحكومة السودانية في معالجة هذه القضايا، يجب على قادة الصناعة والمنظمات الإنمائية التعامل مع عمال المناجم الحرفيين ودعم التنمية الأخلاقية لهذا القطاع من خلال الممارسات المستدامة التي تحد من الضرر البيئي ومعالجة المخاطر الصحية.

### 4 محاربة الفساد من خلال وسائل أخرى

وينبغي للمسؤولين الأمريكيين والقادة من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، بجانب الدول والمنظمات المعنية الأخرى، إعطاء الأولوية لمكافحة الفساد في السودان. فالفساد المنظم يقوض السلام والأمن، بل ويمكن أن يشكل تهديداً للأمن القومي. في السودان، يرتبط الفساد ارتباطاً وثيقاً بالنزاع المسلح، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتخلف، والفقر. يجب على المسؤولين الأمريكيين والأجانب مكافحة الفساد من خلال تدابير العقوبات لمكافحة الفساد، كما هو مبين أعلاه،





والملاحقات الجنائية، وبدعم المجتمع المدني السوداني ووسائل الإعلام، وخاصة الأفراد والمنظمات التي تكشف الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

**التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية.** يجب على وزارة العدل التحقيق في الإختلاس والإبتزاز وغير ذلك من الجرائم المتعلقة بالفساد في السودان ومقاضاة مرتكبيها. على الرغم من أنه أقل أهمية قبل القرار الأخير بتخفيف العقوبات الأمريكية تجاه السودان، فإن قانون ممارسات الفساد الأجنبية هو مرة أخرى أداة هامة لمكافحة الفساد، حيث تستكشف المصالح التجارية الأمريكية الفرص التجارية في ما يعتبر واحدة من أكثر الدول فساداً في العالم. ويمكن أيضاً أن يكون قانون الرشوة في المملكة المتحدة أداة حاسمة في مكافحة الفساد، متضمناً الحالات التي لا تشمل مسؤولين حكوميين.

**دعم المجتمع المدني السوداني والإعلام.** ينبغي أن يقدم صناع السياسات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي والحكومات المعنية الأخرى والجهات المانحة المتعددة الأطراف زيادة كبيرة في تمويل المجتمع المدني السوداني ووسائل الإعلام. فقيادة المجتمع المدني والصحفيون المحليون ضروريون في مجتمع عادل وشفاف ويستحقون الدعم والحماية. وغالباً ما تكونون هدفاً للعنف والقمع في الدولة. ومن شأن زيادة كبيرة في تمويل هذه المجموعات والأفراد، إلى جانب إصدار بيانات قوية عن الدعم من قبل الحكومة الأمريكية وغيرها، أن توضح للحكومة السودانية أن العلاقات الأفضل والطريق إلى التطبيع يجب أن يشمل الصحافة الحرة والمجتمع المدني.

## 5. إشراك المدافعين السياسيين والماليين في السودان

**يجب على صناع السياسات إشراك حلفاء السودان السياسيين والدااعمين مالياً في الضغط على الحكومة السودانية للعمل من أجل تحقيق سلام دائم.** قد أعادت الحكومة السودانية توجيه سياستها الخارجية للحصول على الدعم السياسي والمالي من دول الخليج العربي والإتحاد الأوروبي وغيرها. يجب على صناع السياسات في الولايات المتحدة العمل مع هذه الأطراف لضمان عدم مساهمة هذا الدعم المالي للأنشطة غير المشروعة أو العنف المفرط أو انتهاكات حقوق الإنسان. وبدون رقابة قوية وضغط سياسي، تشير الأمثلة التاريخية إلى أن دائرة البشير الداخلية ونخب النظام سوف تراكم ببساطة هذه الموارد وتستخدمها في منع الإصلاح الاقتصادي والسياسي والحفاظ على السلطة السياسية إلى أجل غير مسمى.

**دعم المملكة المتحدة و الإتحاد الأوروبي لإحتواء اللاجئين والهجرة.** قرار المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي مؤخراً لتقديم دعم مالي كبير للحكومة السودانية لوقف تدفقات اللاجئين والهجرة قد زاد من جرأة الحكومة السودانية ومجموعة تدعى قوات الدعم السريع، وهي قوة من الجنجويد لها تاريخ من الفضائح أعيد تشكيلها مؤخراً. ويخاطر هذا المال من الإتحاد الأوروبي بتجهيز وتمكين قوات الدعم السريع. تدير المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي هذا الدعم من خلال عملية الخرطوم. إن دعم أوروبا للفساد العنيف في السودان لن يسهم إلا في استمرار تدمير السودان، والشعب السوداني، وأولئك الذين يمرون عبر السودان. وسوف تدفع سياسة الإتحاد الأوروبي المزيد من الناس إلى الهجرة أو الإنخراط في جرائم مثل الإتجار بالبشر والتهرب، أو في بعض الحالات، الإرهاب أو المقاومة المسلحة ضد الحكومة.